**د. محمد سالم عودات**

**أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية**

**جامعة العلوم التطبيقية / مملكة البحرين**

**رأس المال المخاطر**

ظهر نشاط رأس المال المخاطر بدايةً في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات وذلك بغرض الاستجابة لزيادة الطلب على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وما نتج عن الثورة التكنولوجىية الجديدة وخاصة فيما يتعلق بصناعة أجهزة الحاسب الإلكتروني و تكنولوجيا المعلومات، والتي تعتمد على الإبداع والإبتكار للأفكار التي يتم تطويرها وتحويلها إلى منتج قابل للتداول في الأسواق بشكل ملموس، حيث انتشرت بعد ذلك هذا النوع من المنشآت في مختلف أرجاء العالم، وذلك لمواجهة المتطلبات الخاصة ورغبات التمويل الاستثماري .

ويعود الهدف الرئيسي من رأس المال المخاطر هو السعي للتغلب على مشكلة عدم توفر العرض الكافي من رؤوس الأموال الممنوحة من قبل مختلف المؤسسات المالية، ومن جهةٍ أخرى فإنه يهدف إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات الجديدة أو المشروعات التي تحمل درجات مخاطرة عالية مع إمتيازها بتوفر فرصة كبيرة للنمو وتحقيق عائد مرتفع عند تحقيقها سبل النجاح. لذلك يعتبر رأس المال المخاطر إحدى اهم وسائل التمويل للمنشآت غير القادرة على توفير رأس المال من خلال طرح الأسهم أو من خلال استخدام أدوات الأسواق النقدية وذلك لإرتباط نشاطاتها وعملياتها بالمخاطر المرتفعة. إن رأس المال المخاطر يلبي احتياجات المنشآت في مراحل التمويل المختلفة، والتي تتمثل في تمويل المرحلة المبكرة، حيث يهدف رأس المال المخاطر إلى تمويل بحوث التنمية والتطوير للمشروعات الجديدة أو تقنيات جديدة قبل بدء النشاط الإنتاجي، وإلى تمويل إنشاء مشروعات جديدة (رأس مال ثابت - رأس مال عامل) حيث لا يتوافر للمستثمر الموارد المالية الكافية للقيام بذلك. وأيضاً يمثل التمويل للمرحلة اللاحقة لتمويل البحث والتطوير، وهنا فإن رأس المال المخاطر في هذه المرحلة إلى تمويل تنمية وتطوير شركات قائمة والتي تحتاج إلى متطلبات تمويلية خاصة وتقدم آفاق نمو جذابة، كما يتضمن ذلك توفير التمويل لإغراض التوسع للشركات غير المسجلة والمدرجة في الأسواق المالية بهدف مساعدتها على النمو والتوسع للدخول إلى أسواق جديدة أو الإحلال محل بعض الشركاء في رأس مال الشركات الرابحة الذين يرغبون في الخروج منها. و في مراحل متقدمة فإن رأس المال المخاطر يتم من خلاله تمويل الحالات الخاصة حيث يوجه لتمويل متطلبات خاصة للمنشآت الناضجة والتي تكون غالباً أجزاء من منشآت ضخمة ويتضمن ذلك تمويل شراء حصة الملكية والسيطرة على شركات قائمة، إضافة الى تمويل المنشآت ذات الأداء الضعيف ولكن يتوافر لديها فرص واضحة وقوية لتحسن أداءها مستقبلاً.

أما فيما يخص أنشطة رأس المال المخاطر حيث تشمل، تقديم الدعم المالي والفني والإداري للمشروعات الناشئة التي يرتفع معدل مخاطرها وتتمتع بإمكانيات النمو والربحية المرتفعة، تمويل المشروعات الاستثمارية التي تتميز بارتفاع عنصر المخاطر لديها ولكن آفاق نموها المحتملة كبيرة، كما تشتمل على القيام بالإهتمام بالمشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة وبالمشروعات القائمة المتعثرة. وأيضاً تقوم بالمشاركة في المشروعات الخطرة من خلال تقديم المساندة المالية أو الفنية أو الإدارية حتى إذا ما تغلب المشروع على أسباب التعثر وأصبح يحقق عوائد مرتفعة تقوم شركة رأس المال المخاطر ببيع نصيبها محققه ربحاً يتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرضت لها.

اما فيما يتعلق بأهم ما تستفيده البنوك والمؤسسات المالية من إنشاء منشآت ومشروعات رأس المال العامل فهو يعود لعدة أسباب ومنها؛ مساعدة البنوك في إقالة عملائها المتعثرين بتوفير موارد مالية إضافية لهم حيث لا تستطيع البنوك (في بعض الحالات) إقراض أو المساهمة في المشروعات نتيجة للقيود التي تفرضها نظم العمل المصرفي .توفير المعونة الفنية والإدارية لعملاء البنوك حيث لا يتوافر لدى البنوك الإمكانيات اللازمة لتوفير هذه المعونة. تمويل المشروعات الصغيرة التي تتوافر لديها إمكانيات النمو والتطور بينما لا يتوافر لديها الضمانات الكافية للاقتراض من الجهاز المصرفي ومن ثم يمكن للجهاز المصرفي في مراحل لاحقة دخول مجال تمويل هذه المشروعات . تمويل الابتكارات الجديدة وصناعة البرمجيات، وهي مشروعات لم تعد جاذبة للبنوك إما بسبب ارتفاع درجة المخاطرة فيها أو لعدم توافر القدرات المالية والضمانات لأصحاب المشروعاتمن هذا النوع، حيث يحتاج تطبيق المبتكرات إلى مساندة شركات رأس المال المخاطر ، وفى حالة نجاحها فانه يمكن للبنوك دخول مجال التمويل لهذه المشروعات وبعد أن تتوافر لديها الشروط اللازمة للقيام بذلك. المساعدة في إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام إذا ما تم إدراجها ضمن برنامج الخصخصة مما يؤدى إلى تصحيح مسارها وتسديد ديونها للبنوك.

إن قيمة إدارة المخاطر في العملية التمويلية فإنها تظهر عند بشكل أساسي عند النظر إلى طبيعة نشاط المنشآت التي تعمل في مجالات أنشطة الاستثمار والتمويل وفي تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات والتي تقوم على اختيار أفكار واعدة في هذه المجالات وتمويلها حتى تتحول إلى مشروع قائم بذاته، بالإضافة إلى أنشطة التمويل في شركات قائمة بهدف مساعدتها على النمو والتوسع ودخول أسواق جديدة. إن العمليات التمويلية والاستثمارية التي تقدمها شركات رأس المال المخاطر تنطوي عادة على مخاطر أعلى من المتوسط المتعارف عليه في البيئة الاقتصادية، ولكنه في الوقت نفسه يحتوي على أرباح عالية في حالة النجاح، مما يعد تأكيداً لمبدأ أن الربحية مرتبطة إلى حد كبير بمستوى المخاطرة .وهنا لابد من التطرق إلى أنواع المخاطر التي تتعرض لها العمليات التمويلية والاستثمارية، حيث يتعرض رأس المال الاقتصادي بشكل عام إلى أنواع مختلفة من المخاطر ولعل أهم هذه المخاطر؛ مخاطر الإئتمان والتمويل، حيث ينشأ هذا الخطر نتيجة عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزامه، والخطر الائتماني قد يكون نتيجة لتركز الائتمان في جهة معينة مثل قطاع اقتصادي معين أو أشخاص معينين وهو ما يعرف بمخاطر التركز الائتماني. والنوع الآخر من المخاطر ما يعرف بمخاطر أسعار الفائدة، نشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الفائدة ، الأمر الذي قد يؤدى إلى تحقيق خسائر ملموسة للشركة في حالة عدم اتساق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول الحساسة لأسعار الفائدة وتتعاظم مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول (التمويل). وتحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لتغيرات أسعار الفائدة. ومن المخاطر التي تتعرض لها أيضاً مخاطر السيولة، حيث تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكافة المنشآت، ويرجع ذلك إلى عوامل اقتصادية كالركود الاقتصادي وما يترتب عليه من إحتمالات التعثر ، بالإضافة إلى الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق رأس المال، ولذلك يجب وضع الخطط والسياسات التي تعمل على تنفيذ إستراتيجية خاصة بمخاطر السيولة مثل تنوع طرق استثمار الأموال ومخاطر التضخم ومخاطر الرافعة المالية. بالإضافة إلى هذه المخاطر تعتبر مخاطر التضخم من أهم المخاطر التي تواجه العمليات التمويلية الاستثمارية، حيث تتعرض الاستثمارات بشكل عام إلى هذا النوع من المخاطر من حيث نقص القيمة الشرائية للنقود .ومن الطبيعي أن يهتم المستثمر بالقوة الشرائية للنقود ولكن ليس لهذه المخاطر حل حقيقي يمكن أن يتم تجنبه. وأخيراً مخاطر الرافعة المالية، حيث تزداد الرافعة المالية لأي منشأة بزيادة استخدام الاموال المقترضة من التمويل عن استخدام الأموال المملوكة، وتقاس الرافعة المالية بشكل عام من خلال قسمة الأموال المقترضة من الغير على الأموال المملوكة او على إجمالي الأصول. فكلما استخدمت المنشأة رافعة مالية أكبر كلما عرض المنشأة إلى مخاطر أكبر.